الفصل الرابع

مصر ومأساة غزة

(١)

الدور المصري في أحداث غزة

وتداعياته ومستقبله

أثار الدور المصري جدلاً واسعاً في العالم العربي وخارجه، ويتراوح تفسيره بين متواطئٍ وضحية البراءة وحسن النية في التعامل مع إسرائيل، أو أنه دور المحرض على هذه الأعمال في غزة، وفي كل الأحوال فإن هذا الدور حاسم ولاشك في إنقاذ الموقف أو تركه يتدهور. فمن المعلوم أن مصر قد فقدت تأثيرها لدى إسرائيل وفي المنطقة بفقدان دورها الإقليمي، منذ أن قررت أن تتولى إلى الظل بحجة أنها قد أرهقت من المواجهة مع إسرائيل، وأنها أقنعت نفسها وجزءاً من الشعب المصري بأنها قدمت ما يكفي من التضحيات للقضية الفلسطينية، في حين اكتفى العالم العربي ببعض المساندة المالية أو الشماتة في بعض الأحيان فيما لقيت مصر من عثرات.

من المعلوم أيضاً أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ قد عقدت تتويجاً لتجنيد أمريكي وصهيوني لمصر لتحقيق هذا الهدف، وهو عزل مصر عن محيطها العربي تحت عنوان

السلام الذي تقوده مصر، بصرف النظر عما يردده البعض من أن السادات كان يريد سلاماً شاملاً لكل العالم العربي وللفلسطينيين، ولكن العالم العربي والفلسطينيين خذلوه، وأصبح وحيداً بعد زيارته للقدس، ولم يعد يمثل إلا نفسه في الحسابات الإسرائيلية؛ مما دفع إسرائيل إلى التعامل معه بشكل منفرد. بل إن شامير رئيس وزراء إسرائيل قد أكد حقيقة أخرى في السياق نفسه خلال مؤتمر مدريد يومي ٣٠ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وهي أن إسرائيل تعتبر سيناء التي ردتها معطوبة قانونياً ومعرضة للاستلاب النهائي من مصر مرة أخرى هي كل ما لدى إسرائيل من أراضٍ عربية، واستحالة رد شبر واحد من فلسطين، بل على العكس إن المطلوب هو إخلاء كلّ فلسطين من سكانها (المغتصبين)، وقال شامير صراحة إن (الجشع العربي) دفع العرب إلى ظلم إسرائيل بالمطالبة بأراضٍ محتلة، وهم يملكون ١٤,٥ مليون كم، في حين لا تزيد مساحة كل فلسطين على ٣٠٠٠٠كم؛ أي أقل من نصف مساحة سيناء. هكذا خرجت مصر من السباق بحجة أنها أنهكت، وأن ما تنفقه على المواجهة مع إسرائيل يوفر عليها ما يلزم للتنمية والازدهار، كما يقيها ذل السؤال من عالم عربي لا يقدر تضحيات مصر!.

أما على الجانب الآخر، فقد زالت العقبة الكبرى لنمو المشروع الصهيوني، وهذه العقبة هي قيادة مصر للمشروع العربي، رغم انكساره وتعثره منذ عام ١٩٦٧ في مواجهة المشروع الصهيوني الذي يتحدى المشروع العربي في ركنين أساسيين؛

الركن الأول هو التهام جزء استراتيجي من الجسد العربي، ثم إعطاب الجهاز المناعي للجسد العربي كلّه وصولاً إلى تبديد حلم الوحدة العربية الشاملة، ولذلك استمرّ المشروع الصهيوني في مسيرته، واعتبر زعماء إسرائيل، بمن فيهم أولمرت، أن معاهدة السلام مع مصر لا تقل أهمية عن قرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل؛ لأنه لا عبرة لاستمرار دولة في محيط عربي تقوده مصر، يحرمها من التواصل مع العالم الخارجي، ويمنع الشرعية لوجودها بين العرب. بل الأدهى من ذلك أن مصر مبارك فقدت الإرادة السياسية الكاملة تجاه إسرائيل، ليس فقط في مواجهتها، ولكن الأخطر أن هذه الإرادة انعدمت في الشعور بإهانات إسرائيلية وافتئاتها المتكرر على مصر ومصالحها وسيادتها. ولذلك فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد دخلت في نفق غامض جعل مصر في مركز التابع، ودفعها إلى أدوار لخدمة المشروع الصهيوني لا يليق بحجمها وتاريخها وما حباها الله من مكانة وموقع في التاريخ والجغرافيا والسياسة والحضارة، وهو وضع يشبه مع بعض الفوارق موقع صدام حسين في العراق. مع الفارق الكبير بين وزن مصر في كل المنطقة العربية ووزن العراق الذي تم تحجيمه في معظم الأوقات.

يدخل في هذا السياق تلك الصفقات المشبوهة التي أبرمتها الحكومة المصرية مع إسرائيل مثل اتفاق تصدير الغاز المصري لإسرائيل، واتفاق الكويز وغيرهما، وما ارتبط بصفقة الغاز من فضائح أشارت صراحة إلى ذلك اللغز في علاقة مصر مبارك

بإسرائيل، وفسر البعض ذلك تفسيراً لايشفي الغليل، يذهب إلى أن استغراق مبارك في توريث نجله قد دفعه إلى التعامي عن المصالح الوطنية الظاهرة، وعن النقد العنيف الذي يوجه له من كل صوب، وربط البعض بين هذا اللين النادر نحو إسرائيل وتجاوزاتها في حوادث مشهورة؛ مثل قتل بعض الجنود المصريين في رفح بمدافع الدبابات الإسرائيلية، وتأكيد شارون عام ٢٠٠٥ بأن القتلى إرهابيون يهربون السلاح إلى المقاومة الفلسطينية، وكذلك تصريح الرئيس مبارك للإعلام المصري والإسرائيلي بأن وزيرة الخارجية ليفني قد تجاوزت جميع الخطوط معه، ولكنه حريص شخصياً على العلاقات مع إسرائيل، وما تبع ذلك من تصريحات من وزير الخارجية المصري الذي عمق هذا الخط، وبلغ الأمر أن وضع وزير الخارجية المصري على القائمة السوداء في إسرائيل رغم أنه يحاول في كل مناسبة أن يظهر جدارته برضا إسرائيل، وهذا هو مدخلنا إلى تحليل الدور المصري.

طبيعة الدور المصري وخصائصه

هناك نظريات ثلاث؛

النظرية الأولى ترى أن مصر لعبت دوراً يتسم بالتآمر لمصلحة إسرائيل، والدلائل على ذلك كما تسوقها هذه النظرية كثيرة، أهمها أن مصر الرسمية التي تختلف اختلافاً مطلقاً عن مصر الشعبية قد ارتبطت ارتباطاً مصلحياً بإسرائيل، لدرجة أن أولمرت خلال الأزمة التي أثارتها ليفني مع الرئيس ووزير الخارجية في مصر، قال

بالحرف: "لقد مَنَّ الله علينا في إسرائيل بوجود الرئيس مبارك، ولا ندري ماذا كان حالنا لو لم يكن الرئيس مبارك رئيساً لمصر، ولذلك نتمنى له طول العمر، ونشعر بالقلق عند الحديث عن مصر ما بعد مبارك". يسوق أنصار هذه النظرية دليلاً آخر إلى جانب التسامح التام من جانب مبارك فيما تقترفه إسرائيل من آثام، وما تستخلصه من مصالح؛ خصوصاً الغاز الذي يضيع على مصر يومياً ٥٥ مليون جنيه، وهو ما يعكس حجم العلاقة بين الرئيس وإسرائيل.

حجة أخرى وهي أن الرئيس يخشى من الإخوان المسلمين على عملية التوريث بسهولة، ويعتقد أن حماس امتداد للإخوان.

يرتبط بهذه الحجة **حجة ثالثة** وهي أن حماس منظمة إسلامية وأن نجاحها في السلطة، حيث نجحت التجربة منذ بدئها في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ثم في غزة بانفراد حماس بحكمها منذ ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ سوف يشجع على تولي التيار الإسلامي الحكم في معظم الدول العربية وفي ذلك انتزاع للحكم من يده وخليفته، وتجسيد للعداء الإسرائيلي والولايات المتحدة، مما خلق مصلحة مشتركة بينه مع غيره من بعض الحكام وبين إسرائيل والولايات المتحدة على ضرب تجربة حماس. وهذا هو السبب في نظر هذا الفريق في الانحياز الكامل لأبي مازن ومنهجه.

بل إن هذا الفريق يؤكد أيضاً في **حجة رابعة** أن الصراع في المنطقة هو صراع بين مشروع المقاومة ومشروع الاستسلام للهيمنة

الإسرائيلية الأمريكية، ومصر تقود المشروع الثاني الذي يسمى بمعسكر الاعتدال، ومن الطبيعي أن تساعد مصر إسرائيل على التصدي لحماس بوصفها جزءاً من معسكر المقاومة، مثلما ساعدت التصريحات المصرية إسرائيل، وذلك باعتراف إسرائيل نفسها على التصدّي لحزب الله عام ٢٠٠٦، مما جعل اندحار إسرائيل عام ٢٠٠٦ نكسة للدوافع المصرية.

أما **الدليل الخامس** على تورط مصر في مساندة الهجوم الإسرائيلي على غزة فهو زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية لمصر وإعلانها عن تفاصيل الحملة الإسرائيلية على غزة، وتصريحات وزير الخارجية في المؤتمر الصحفي مع ليفني ومع أبي مازن يومي ٢٥ و٢٨ كانون الأول/ديسمبر؛ أي بعد يوم واحد من بدء حملة الإبادة في غزة، حيث حمل الوزير المصري حماس صراحة مسؤولية الهجوم الإسرائيلي، وكأنه يقول: إن ما تقوم به إسرائيل هو جزاء عادل بسبب رفض حماس تحذيرات مصر من عدم تجديد الهدنة، رغم أن حماس أثارت الكثير من التحفظات على موقف مصر؛ وأهمها أن مصر لم تلتزم بالنزاهة الواجبة في مسألة الحوار الفلسطيني، وأنها انحازت تماماً لأبي مازن، وأن حماس تشعر فعلاً بأن هناك جفاء من جانب مصر نحوها. وقد استعانت وزارة الخارجية الإسرائيلية بهذه التصريحات وأوردتها على موقعها الإلكتروني باعتبارها مسوغاً للهجوم على غزة، وهو الرأي نفسه الذي أجمع عليه الكتاب المصريون والعرب.

يضاف إلى ذلك الصور التي ظهر فيها الرئيس مبارك وكذلك وزير الخارجية مع ليفني، خاصة صورة الوزير معها وهو يشد بحرارة على يدها والحبور يقفز من عينيه، حيث علق أحد أساتذة الطب النفسي على هذه الصورة بأنها دليل قاطع على ما دار في الغرف المغلقة، خاصة أن ليفني جاءت لكي تعلن الحرب من القاهرة على غزة لتكتسب شرعية عربية ضد حماس. يعزز هؤلاء رأيهم بالحملة الصحفية المركزة في الصحف المصرية والسعودية، واستكتاب عدد ممن لا علاقة لهم بالكتابات السياسية لكي يهاجموا حماس ويشوّهوا صورتها أمام الرأي العام، تماماً مثلما حدث مع حزب الله خلال التصدّي للعدوان الإسرائيلي، بعد أن اعتبره الرئيس مبارك مغامرة، مما استندت إليه إسرائيل في التدليل على أن العالم العربي يريد أن يتخلص من حزب الله، وأنها تقوم نيابة عنه بهذه المهمة.

أما **الدليل السادس** فهو مساهمة مصر في حصار غزة بإغلاق معبر رفح، مع أن مصر ملتزمة بفتحه وفق اتفاق التهدئة، مثلما تلتزم إسرائيل بفتح معابرها هي الأخرى. وقد رفضت الحكومة المصرية جميع محاولات الحملة الشعبية لإنقاذ غزة، فلا هي أنقذتها ولا هي سمحت بإنقاذها، في الوقت الذي بذلت فيه كل جهد لدعم إسرائيل ومدها بالغاز اللازم، وحرمان غزة، بل وقرى مصرية من هذا الغاز، وبأسعار تصل إلى درجة الهدية، والتصدي للقضاء الإداري المصري وتحقير شأنه؛ لأنه تجرّأ على الحكم بفسخ العقد وإبطال التصرف، والتأكيد على اغتصاب الحكومة المصرية لسلطة مجلس

الشعب الدستورية، وتفضيلها للمصلحة الإسرائيلية على مصالح الشعب المصري فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، ورفض دفوع الحكومة بأن تصدير الغاز لإسرائيل يعد خدمة للأمن القومي المصري، أو أنه من أعمال السيادة التي لا يجوز للقضاء أن يبسط رقابته عليها. يضاف إلى ذلك شكوى الدول العربية التي أرسلت المعونات إلى غزة عن طريق العريش من بطء إجراءات الموافقة على نقل الشحنات إلى غزة.

الدليل السابع هو عرقلة مصر عقد القمة العربية دون تدبر لتداعيات هذه الخطوة، ودون أن يكون لهذه الخطوة أي عائد سياسي، حتى إن بعض المعلقين يرون أن مصر استنجدت بتركيا لمداراة التورّط المصري وآثاره وردود فعله المخيفة في الشارع العربي على مستوى العالم، والذي دفع المتظاهرين إلى هتافات وتحرشات بالبعثات المصرية. والأدهى من ذلك أن وزير الخارجية المصري أعلن باعتزاز أن مصر هي التي أحبطت قمة الدوحة.

أما **النظرية الثانية** فترى أن ارتباك الأداء المصري وعدم كفاءته قد دفع إسرائيل إلى الاستخفاف بمصر بناء على دراسة متأنية للدور المصري ورد فعله طوال السنوات الثلاثين الماضية. خلاصة هذه النظرية أن إسرائيل - كعادتها - قد استغلت السذاجة المصرية التي لا تتفق مع لؤم الذئاب الإسرائيلية، وصارت كالأيتام على مآدب اللئام. وقد وجد بعض المسؤولين في الحزب الوطني في مصر أن

هذه النظرية هي أخف الأضرار، وهي أفضل من اتهام مصر بالتواطؤ مع إسرائيل، خاصة أن الحزب الوطني يستعين بعدد من الأبواق الإعلامية في الصحف القومية الذين يهاجمون دون دليل، ويتهمون دون سند مما جعل صورتهم أمام القراء بالغة السذاجة.

أما **النظرية الثالثة** فترى أن مصر هي التي غررت بإسرائيل لكي تقوم بما أسمته مصادر إسرائيلية (المهمة القذرة) ضد حماس، وتحمل المسؤولية الباهظة أمام الضمير والرأي العام، كما أن هذه المهمة تتفق مع استراتيجية إسرائيل في التخلص من حماس طرفاً في المعادلة؛ حتى يسهل على أبي مازن أن يتفاوض على تسوية نهائية مريحة لإسرائيل. ترى هذه النظرية أيضاً أن مصر وبعض الدول العربية قد عانت من الإحراج بسبب تخليها عن المقاومة وانضمامها إلى معسكر (السلام الإسرائيلي)، ولذلك اعتقدت أن تصفية حماس أسهل على يد إسرائيل من الحوار الوطني الذي كانت مصر قد بدأت الإعداد له، وكانت تأمل أن يتم احتواء حماس في خط أبي مازن في إطار هذا الحوار؛ لأنه لا يمكن الجمع بين ما يسمى في الأدب السياسي العربي مؤخراً بخط المقاومة وخط التسوية. ولا شك أن الموقف المصري قد سمح بتجميد رد الفعل العربي سواء بالعجز أو بالتواطؤ أو بالتوافق أو بالتوازي في أحداث غزة، كما أعطى إشارة الأمان لإسرائيل لكي تستمرَّ في تنفيذ مخططها في غزة، خاصة أن السلطة الوطنية في الضفة الغربية تحرس إسرائيل من أيّ عمليات فدائية انطلاقاً من الضفة، وتعتقل المجاهدين وتحبط عملياتهم وتفخر بذلك.

يترتب على هذا الدور المصري اختفاء الدور العربي، وازدياد توحش إسرائيل؛ ولذلك فإن هناك ثلاثة احتمالات لتطور الموقف المصري والمشهد في غزة.

الاحتمال الأول أن تنجح إسرائيل في السيطرة على غزة بعد تدميرها، وإسقاط سلطة حماس وإنهاء المقاومة، ثم تسليمها لقوة دولية بضمانات حتى تعود لسلطة أبي مازن محملة بهذه القوة وضمانات عدم عودة المقاومة إليها. هذا الاحتمال هو ما تريده مصر وبعض الدول العربية، وهو ما يقوم به الوفد العربي عند كتابة هذه السطور أمام مجلس الأمن لاستصدار قرار شبيه بالقرار ١٧٠١ في لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٦، لتأكيد أوضاع جديدة تختفي فيها حماس كمقدمة للقضاء على بقية مواقع المقاومة بما في ذلك العراق. يترتب على ذلك في المرحلة القادمة إنهاء القضية الفلسطينية وإبرام اتفاقية سلام مع أبي مازن، ثم فتح الباب أمام بقية الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وبذلك تبدأ إسرائيل المرحلة الثالثة في تطبيق المشروع الصهيوني، مما سيؤدي إلى صدام حتمي بين مصر وإسرائيل؛ لأن سيناء سوف تكون جزءاً أساسياً من تداعيات هذا المشروع.

الاحتمال الثاني أن تتمكن حماس من الصمود بأي ثمن، مما يؤدي إلى انكسار الحملة الإسرائيلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تأثيرات خطيرة على الحكومة الإسرائيلية والانتخابات، وربما بعض الدول المجاورة لإسرائيل.

الاحتمال الثالث أن تصمد حماس، ولكن يتم التوصل إلى تسوية تعيد الهدنة مرة أخرى بشروط إسرائيلية، مما يعد انتصاراً لمعسكر الاعتدال وعودة أخرى إلى جذور الصراع، في الوقت الذي تبدأ فيه جهود إعادة إعمار غزة بأيدٍ عربية بعد أن يتأكد أن العالم العربي لا يزال حياً، ولكن في مساندة إسرائيل، وتحول وظيفة العالم العربي إلى مساندة أعدائه وتكريس هذه الثقافة من خلال الإعلام العربي الرسمي.

(٢)

هل تورط مصر

إسرائيل في التخلص من حماس؟

تمثل حماس الفريق المقاوم في فلسطين في عصر عربي التزمت فيه الحكومات العربية بمذهب التسوية السلمية مع إسرائيل، التي تؤدي إلى التفريط في الحقوق العربية، ما دامت هذه الحكومات لا تملك أوراقاً للضغط أو للإغراء، فمن الطبيعي أن يقدم المفاوض العربي ما يطلبه الطرف الإسرائيلي، وهذا المبدأ ينطبق بشكل أوضح في فلسطين حيث السلطة الوطنية تعتقد أن بإمكانها دون أوراق أن تحصل من إسرائيل على بعض الحقوق الفلسطينية، وبعد أن أعلنت السلطة أنها ضد المقاومة، بل تحولت السلطة إلى ذراع لإسرائيل لضرب المقاومة، والدلائل على ذلك لا تحصى، أصبح في فلسطين رأسان: رأس مقاوم يحظى بالشعبية الكاسحة، ورأس مسالم يحظى برضا إسرائيل التام بديلاً عن الشعبية الفلسطينية، ويرتهن بقاؤه بمدى جديته في ضرب المقاومة، بل إن هذا الهدف هو المبرر الوحيد لبقائه، فأي تهاون يدفع إسرائيل أن تبحث عمن يقوم به بشكل أفضل، فأصبحت السلطة سلطة وظيفية

تسعى لضرب المقاومة، وليس العمل من أجل استرداد فلسطين. انعكس هذا الموقف على علاقة مصر بحماس، أما إسرائيل فقد أعلنت رسمياً أن الإخفاق في احتواء حماس يتطلب العمل على اقتلاعها من المعادلة؛ بحيث تصبح السلطة وحدها هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ويصبح توقيع رئيس السلطة على أي وثيقة للتسوية أمراً ميسوراً؛ ولهذا السبب فإن إسرائيل فرضت الحصار على غزة، وتريد أن تصفي حماس بعمل عسكري مباشر، فهل هناك تنسيق أم تضارب بين الموقفين المصري والإسرائيلي حول هذه القضية؟

تناولت قناة الجزيرة الدولية الناطقة باللغة الإنجليزية قضية البدائل في غزة بين الهدنة والانفجار، ففي حلقة شاركت فيها مساء ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، ولفت نظري ما قاله المتحدث من إسرائيل؛ وهو أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية، حيث أكد أن سبب المشكلة في غزة هي مصر؛ لأن مصر تخاف من الإسلاميين حسب قوله، ومطاردتها للإخوان المسلمين أوصلها إلى مطاردة حماس، ودفعت إسرائيل إلى أن تقوم بما أسماه المهمة القذرة؛ وهو تصفية حماس لمصلحة مصر.

ورغم ما في هذه النظرية من غرابة إلا أنني أراها مغرقة في السذاجة، سواء كانت من وحي الخيال الإسرائيلي أم كانت هدفاً مصرياً؛ لأن المنظمات الإيديولوجية لا يصلح معها المواجهة العسكرية. فمن الواضح أن حماس قد ازدادت شعبيتها منذ حصار

غزة، وسوف تزداد شعبيتها والنقمة على أبي مازن ومصر كلما اشتدّ التخطيط العسكري ضد سكان غزة، وقد يؤدّي العمل العسكري الواسع في غزة إلى انفجار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وربما في الشارع العربي. وكنت أظن أن المتحدث الإسرائيلي سوف يشكر مصر على صمودها الأسطوري ضدّ كل النداءات الدولية لفتح معبر رفح وإنقاذ سكان غزة، ولكن إسرائيل - كعادتها - لا ترضى عن مصر مهما فعلت حكومتها طلباً للرضا.

من ناحية أخرى فإن وضع العنوان في الظروف العادية قد يعطي الانطباع أن هناك تحالفاً بين مصر وحماس ضد إسرائيل، ولكن هذا الخيال الإيجابي أقل لمعاناً من هذا الخيال الإسرائيلي السلبي الذي يفترض أن مصر الرسمية تفكر وتخطط لتوظيف إسرائيل للقضاء على حماس.

وأخيراً، فأنا ممن يرون أن عدم مساندة المقاومة سوف يؤدي إلى ندم مصر والمصريين، وأن المقاومة تدافع عن مصر داخل حدود أمنها القومي.

(٣)

المقاربات الدبلوماسية

على هامش إحراق غزة

من الواضح للمراقب أن إسرائيل قد أعدت عتاداً كاملاً لإحراق غزة، وذلك بإنهاك أهالي غزة لأكثر من عامين بفرض الحظر والحصار ومساهمة مصر في ذلك بكل إخلاص، ثم اتخذت قراراً ببدء هذه العملية التي تدرب جيشها عليها، حسب أقوال الصحف الإسرائيلية، لأكثر من عام ونصف عام، أي منذ تولي حماس السلطة في غزة. ويبدو أن إسرائيل توقعت هذا الاستيلاء، وربما سهلت له بشكل غير مباشر، وأسعدها أن يتم بالسيناريو نفسه، بحيث تبدأ السلطة في التآمر على حماس، فلا تجد حماس مفراً من إقصاء السلطة عن غزة تفادياً لحرب أهلية مع السلطة، فيتم إغلاق الزجاجة في غزة على حماس بحيث تختنق، وبعد أن تم ذلك بدأت عملية الإحراق، ولذلك لا مفاجأة في الموضوع. وأما الذين تواطؤوا في هذه العملية فقد ألقوا اللوم على حماس، ويزعمون أن رفض حماس تمديد التهدئة هو الذي وضع حماس في موضع المعتدي، فاستفزت إسرائيل فردت بالمحرقة، وهم يعلمون

علم اليقين أن موقف حماس من الهدنة لا علاقة له البتة بما دبر لغزة، وفاتهم أن إسرائيل تحرق الشعب الفلسطيني كله، وليس حماس وحدها، وأنها أرادت أن تحرق غزة بالكامل حتى تتعاون مع المتواطئين في تحميل حماس المسؤولية. هكذا كان موقف مصر والسلطة الفلسطينية، خاصة تصريحات أبي مازن في القاهرة في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وكذلك بيان سلام فياض يوم ٢٠٠٩/١/١٢، اللذين ساءهما صمود المقاومة ورفض الاستسلام، فانتقد تصلب حماس في قبول المبادرة المصرية التي نناقشها في هذا المقام، بحجة أن هذا التصلب يزيد من ضحايا الإحراق، وبدلاً من نقد الطرف الذي يقوم بالإحراق؛ فإنهما ينتقدان الطرف الذي يدافع عن كرامة الفلسطينيين، لأن استمرار المقاومة يؤدي إلى مزيد من الانكشاف في موقفهما، وإلى المزيد من التأخر في قدومهما إلى غزة على الدبابات الإسرائيلية.

من ناحية أخرى فإن استمرار عملية الإحراق قد كشف عن عجز العالم العربي عن الإنقاذ، وأوضح أن موقف مصر باعتبارها الطرف العربي الوحيد المجاور لغزة هو الذي يقرر جدوى الموقف العربي، فاحتبس الموقف العربي بسبب الموقف المصري، ولذلك أحال الوزراء العرب القضية إلى مجلس الأمن فأصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٨٦٠ في ٢٠٠٩/١/٨ وذلك بعد ربع ساعة من صدور المبادرة المصرية المفاجئة، ولذلك بادرت إسرائيل برفض قرار مجلس الأمن، وأكد أولمرت أن إسرائيل لن تقبل أي إملاء خارجي، وهو يقصد بذلك أن الدعم الأمريكي والأوربي لإسرائيل

يفرغ قرار مجلس الأمن من أهميته. وعندما كان الوفد العربي في نيويورك يحاول استصدار قرار من المجلس بصيغة معقولة، كان ساركوزي يقوم بجولة مكُّوكيَّة شملت مصر وإسرائيل عدة مرات، مما يعني أن القاهرة قد أعلنت باسم فرنسا أيضاً هذه المبادرة، التي عرضها ساركوزي مسبقاً على إسرائيل. ولذلك يمكن القول: إن هذه المبادرة هي أفكار مشتركة بين مصر وإسرائيل وفرنسا، وأن إعلانها من القاهرة كان مطلوباً حتى يضفي الشرعية العربية عليها، وحتى يعصمها من نقد أي دولة عربية أخرى خشية الصدام مع مصر.

من ناحية ثالثة قام أردوغان رئيس وزراء تركيا بجولة في المنطقة خرج منها أكثر حنقاً على إسرائيل، واتخذ موقفاً صارماً يتناقض تماماً مع رخاوة الموقف العربي وميوعته، وشكلت أفكاره لمعالجة الموقف مدخلاً ثالثاً للتعامل مع عملية إحراق غزة. وكان من الواضح أن إعلان المبادرة المصرية الفرنسية محاولة لاستباق مجلس الأمن، وقد حاول ساركوزي فعلاً أن يعطّل صدور القرار حتى يعطي الفرصة للمبادرة المصرية الفرنسية التي تحولت أمريكا وأوربا إليها عن قرار مجلس الأمن، كما أن هذه المبادرة أرادت أن تغلق الباب على عقد قمة عربية. والطريف أن الذين وافقوا على المبادرة المصرية ويعارضون حماس لا يوافقون على عقد القمة، كما لا يشعرون بالراحة إزاء قرار مجلس الأمن أو أفكار أردوغان، الذي أنذر العالم بأن سلوك إسرائيل إزاء قرارات مجلس الأمن سوف يكون نبراساً لتركيا في التعامل المستقبلي مع هذه القرارات.

والذين يؤيدون حماس يرون في المبادرة المصرية وفي قرار مجلس الأمن القليل المفيد بالتعامل مع الموقف، وقد بلغ تحمس السلطة للمبادرة المصرية أن اعتبرتها برنامجاً تنفيذياً لقرار مجلس الأمن، فما محتوى المبادرة المصرية، وقرار مجلس الأمن؟ وما القاسم المشترك بينهما؟ وأيهما يخدم هدف الوقف الفوري للعدوان؟

(٤)

مواقف دول الجوار

من أحداث غزة

قامت إسرائيل بعملية واسعة في غزة خلال الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، استخدمت فيها الطائرات المقاتلة القاذفة والبوارج البحرية والمدرعات والقوات البرية والقنابل العنقودية والفوسفورية وأنواعاً أخرى من الأسلحة لم تستخدم من قبل، وذلك لتجربة آثارها التدميرية. على الجانب الآخر لم يكن لدى سكان غزة سوى الصمود والصبر لما أنزلته إسرائيل من هلاك من البحر والجو طوال هذه الأيام دون توقف، انتهت إلى إسقاط الخسائر البشرية بما يربو على ألفي شهيد وستة آلاف جريح، أكثر من نصفهم لحقوا بالأموات. أما الأسلحة والإصابات والإصرار والعمد وانتهاك كل القوانين في حرق الناس فقد شهد به الأطباء الأجانب قبل العرب، في محرقة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً سوى محرقة هيروشيما وناجازاكي، وربما فاقت محرقة غزة تلك التي شهدتها اليابان في جوانب أخرى.

وقد أعدت إسرائيل للأمر عدته تماماً؛ على المستوى العسكري تم التخطيط والتدريب منذ أشهر للعملية. وعلى المستوى الإعلامي تم النذير بها والتحذير من جانب إسرائيل، فتضاربت التكهنات بين مصدق بصحة النذير وبين من ذهب إلى أنها حرب نفسية تريد إرهاب السكان، وطوال الوقت لم تتوقف الاغتيالات والغارات والتوغلات البرية داخل القطاع وتدمير مصادر حياة الناس في البحر والجو. من ناحية أخرى تمكنت إسرائيل من التحالف مع البيئة الدولية بحيث يصمت الجميع خلال العملية، بل صدرت تصريحات رسمية أمريكية وهمهمات فرنسية وبريطانية ظاهرها الرحمة وباطنها التأييد لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، كما تمكنت إسرائيل حقاً من تعقيم غزة ضد البيئة المحيطة بها، فانفردت القوة الإسرائيلية بالشعب الأعزل بعد أن أحكمت حصاره لأكثر من عام ونصف وأنهكت قواه وعزيمته، كما أحكمت الحصار من حوله طوال المحرقة حتى لا يفر من المحرقة أحياء اللهم إلا بعض المصابين الذين نقلوا من القطاع إلى الخارج، ومعظمهم لم يعد وذلك لامتصاص نقمة الرأي العام الدولي والعربي. ولم تنته الملحمة بانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع؛ لأن القطاع لايزال تحت الإغارات اليومية لاصطياد المقاتلين الذين أفلتوا من إسرائيل خلال العملية، مع استمرار الحصار، وإغلاق المعابر، وإرهاق السكان والمقاومة، وعرقلة إعادة الإعمار، ومحاولة الحصول سياسياً بإعادة الإعمار على ما عجزت عن الحصول عليه بإحراق غزة.

ويطول الجدل حول معايير النصر والهزيمة، لكن المحقق أن مقاييس حرب الجيوش لا يمكن تطبيقها على حالة قتل لا قتال، حتى قواعد القانون الدولي والإنساني يجب أن تنطبق وفق أحوال غزة، وليس وفق التطبيق الأعمى لهذه القواعد الذي سوى بين الجلاد والضحية.

يهمنا هنا أن نسجل ابتداء أن إسرائيل قادرة على عزل غزة تماماً عن الخارج والانفراد بها، وأن البيئة الإقليمية عاجزة عن إنقاذها مهما توافرت النوايا الحسنة وبلغ الألم لحال غزة منتهاه.

ولذلك فإننا هنا نركز على تحليل أسباب عجز البيئة العربية مع استمرار مقومات السيطرة الإسرائيلية، وأن تقدم إسرائيل في قلب غزة لم يكن مطلوباً، وإنما المطلوب حقاً هو أن تتمكن إسرائيل من تصفية المقاومة تدريجياً بلا أي مقابل سياسي، وهو واضح من تلكؤ إسرائيل في إبرام اتفاق التهدئة الجديدة الذي يؤدي في الواقع إلى إعلان إنهاء المقاومة بعد أن تكالبت عليها كل عوامل الهدم والإحباط، ولذلك لم تعد إسرائيل بحاجة إلى تهدئة إلا إذا كان اتفاق التهدئة يتضمن إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس، مقابل حفنةٍ من الأسرى الفلسطينيين لديها.

ومن الواضح أن الصراع في غزة كان بين إسرائيل وكلّ عوامل القوة التي حشدتها دولياً وإقليمياً مع دعمٍ شعبي صهيوني كاسح لإبادة غزة، مقابل موقف عربي عاجز عن فتح المعابر أمام غزة صوب الأراضي المصرية أو إدخال ما يرد من الإغاثة، فاكتفى الموقف العربي بالتنديد بأعمال إسرائيل، بل انصرف العالم العربي

إلى حرب القمم وترك غزة تماماً، قمة في الدوحة للممانعين، وقمة في الكويت للجميع، وجدل حول بقاء المبادرة العربية للسلام أو فنائها وسحبها، وكله جدل عقيم أسهم في دعم جانب إسرائيل ضد المقاومة وضد شعب أعزل محاصر ومحبط.

بل إن بعض الدول العربية خوفاً على مشاعر إسرائيل أو تحذيرات واشنطن ألقت باللائمة على حماس، وليس إسرائيل، واتهمت حماس بأنها هي التي سهلت لإسرائيل هذه العملية بسبب إطلاقها للصواريخ وعدم تجديد التهدئة، مع أنها تعلم يقيناً أن تلك ذريعة لا تعدم إسرائيل أن تحشد المئات غيرها، وأن العملية أعدت لها إسرائيل منذ أشهر. وهناك دول عربية نددت بأعمال إسرائيل، لكنها منعت التظاهر مخافة تطوير مشاعر الشعب فيحرج الحكومة ويستفز لدى الشعب مشاعر الوطنية، بينما كان الاكتشاف في محرقة غزة هو الموقف الرسمي والشعبي التركي، وبقدر ما كانت فظاعة ووحشية الجرائم الإسرائيلية، كان الضمير العالمي الفعلي ضد إسرائيل حتى في بريطانيا ومجلس العموم لافتاً للنظر؛ مما يشي بتحولات هائلة في مسيرة الصراع، ولنا في قافلة ينبوع الحياة التي قطعت آلاف الأميال وعشرات البلاد لتصل بقيادة جلاوي النائب البريطاني إلى غزة نموذجاً جديراً بالتأمل.

وعندما نتحدث عن رد فعل إيراني أو عربي آخر أو إسلامي لا نقصد الاتهام بالتقصير، لأن همجية إسرائيل أغلقت الخيارات أمام الجميع، فاتجه الجميع إلى من يستطيع تغيير المعادلة وهي مصر، فضلاً عن أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة المجاورة لغزة.

(٥)

تساؤلات مشروعة

حول موقف مصر من غزة

لما كانت مصر هي الطرف الآخر في المعادلة مقابل إسرائيل في قضية غزة، فقد ارتبط مصير غزة دائماً بموقف مصر من إسرائيل. ونظراً للخطورة الفائقة لموقف الحكومة المصرية على أمن مصر القومي وعلى مصالح المجتمع المصري ومشاعره تجاه فلسطين، فإن إحراق غزة على مرمى ومسمع من الحكومة المصرية دون أن تحرك ساكناً قد أثار أسئلة عديدة تستحق أن تطرح على الأقل في التأريخ في هذه المرحلة لهذا الحدث الفظيع.

لم يصدق المجتمع المصري أو العالمي أن مصر قد تواطأت على هذه المجزرة المستمرة لأكثر من أسبوعين في غزة، مثلما لم يصدق أن مصر عاجزة عن التأثير في القرار الإسرائيلي أو في الفعل الإسرائيلي. ويبدو أن الأمور المدهشة قد تجاوزت العدّ، فبقدر ما أحزننا وأحرجنا الموقف المصري الذي يدعونا هنا إلى التحليل العميق أدهشتنا خمسة أمور بالغة الأهمية.

الأمر الأول هو صمود المقاومة الفلسطينية ذات الإمكانات

المحدودة والإيمان غير المحدود، والرجولة الفائقة أمام عدو انفرد بها تماماً، وظاهرته الدول الأوربية والولايات المتحدة والسلطة الوطنية.

والأمر المدهش الثاني هو حالة الذهول التي تنتاب أبناء غزة مما يحدث لهم، ومما يصدر عن مصر من تعليقات.

الأمر المدهش الثالث هو هذه البربرية التي أظهرت إسرائيل على أنها كتلة شيطانية مهمتها الأساسية عولمة الشر، ولذلك فإن لما بعد غزة ما بعدها في هذا المقام.

وأما الأمر المدهش الرابع فهو أن مقولات الغرب عموماً حول حقوق الإنسان والديمقراطية والقيم النبيلة والسلام والاستقرار والإرهاب كانت قناعاً سقط إلى الأبد، ولابد أن تعلم الأجيال القادمة أن الشرق شرق وما دخل عليه غريب، والغرب غرب وما دخل عليه مريب، وأن الصراع بينهما صراع على البقاء. يتصل بهذه النقطة أن الوهن قد أصاب حكام العالم العربي، ففقدوا كلَّ شرعية لهم بعد أن فقدوا شرعية الاختيار وشرعية البقاء، وأصبح على الشعوب العربية أن تتكتل لكي تبحث لها عن جبهة لإدارتها وخدمة مصالحها، حيث سقطت آخر أقنعة الحكام في العالم العربي. ولعلي أذكر القارئ بأن النظم العربية كانت تستمد شرعيتها من أنها تدافع عن القضية الفلسطينية التي أسموها قضية العرب الأولى، وثبت أن كل ذلك خداع للشعوب، بل الأدهى أن هؤلاء الحكام تملصوا من الحكم الديمقراطي بحجة انشغالهم في الصراع

مع المشروع الصهيوني، فإذا هم يتفرقون أمامه، بل يقع بعضهم في أحابيله، ولا أظن أن تورط هذا البعض له مخرج، بعد أن نسج المشروع حولهم شباكاً لا يستطيعون الإفلات منها.

وأما **الأمر المدهش الخامس** فهو أن يظن البعض في فلسطين أن إحراق غزة خير من بقائها تحت حكم أحد الفصائل، وهم يعلمون جميعاً أنهم مستهدفون.

أما الأسئلة التي تتقافز إلى الذهن حول الموقف المصري؛ فإنها لا تقع تحت حصر، ولكن أهمها يتصل مباشرة بوقائع هذا الموقف.

والسؤال الأول: هل تواطأت مصر مع إسرائيل على إبادة سكان غزة تحت عنوان القضاء على حكم حماس؟ وهل تصمد الأدلة صمود المبررات والذرائع لتبرير هذا الموقف، أم أن مصر تريد إنقاذ سكان غزة بقطع النظر عن نظامها السياسي ولكنها تعجز عن ذلك، إما خشية من إسرائيل، وإما إشفاقاً على مصالح مصرية مهمة يجب ترجيحها على أي مصلحة للشعب الفلسطيني، حتى لو تعلقت ببقائه على قيد الحياة؟

والسؤال الثاني: لماذا تصر الحكومة المصرية على مواقف ويصر بعض كتبتها في الصحف القومية على الدفاع عنها، كما يصر رئيس مجلس الشعب على أن الوطنية الحقيقية هي مساندة موقف الحكومة، فهو يعلم أن الوطنية كالحرية والديمقراطية وغيرها من القيم التي توظف في كل مناسبة، وأن أحداً لا يملك أن يوزع

كبونات الوطنية، كما أن هناك مسافة كبيرة بين مصر الوطن ومصر الحكم والنظام، ولا أظن أن هذه المؤسسات تقترب كثيراً من مصر الوطن.

السؤال الثالث: أيهما أصدق في التعبير عن المصالح المصرية: موقف الحكومة أم موقف الشارع المصري، الذي يستجيب لدواعٍ تلقائية هي مزيج من الأصالة والإنسانية والوطنية الحقة؟ وهل يصل العقل والحكمة بموقف الحكومة إلى حد تجاهل هذه المعركة التي يروح ضحيتها بعض المصريين دون أن تحرك مصر ساكناً.

السؤال الرابع: ما المصلحة الحقيقية التي يحققها موقف الحكومة لمصر، كما يردد كتبتها الذين يعرفون جيداً أن أقلامهم في خدمة هذا الموقف مهما كانت المسافة بين هذا الموقف وبين مصلحة الوطن الحقيقية، ويعرف المجتمع المصري بسليقته أن الحسابات السياسية للحكومة لا يجوز مطلقاً أن تغفل عن أن غزة قد احترقت، وأن مصر، حتى دون أن تدري، قد ساهمت لسبب أو لآخر في تمكين إسرائيل من إحراقها.

والسؤال الخامس: إذا كانت الحكومة قد قررت إحكام الحصار على غزة بهدف قوميٍّ فهل تعتقد أن إحراق غزة يساهم في بناء الأمن القومي المصري؟ وإذا كان ذلك عندها صحيحاً أفلا تلاحظ تهافت الذرائع والمبررات أمام هذا الهدف العملاق؟ يبدو أن الحكومة تتقدم على الشعب المصري بسنوات من الفهم والإدراك، وأن عبقريتها وضعتنا في حالة من الدوار فلا تريد أن تصدق أن

مصر تآمرت لغير مصلحة مصرية أو حتى تآمرت جدلاً لمصلحة مصرية.

أما السؤال السادس فهو: كيف تنظر الحكومة إلى جرائم إسرائيل وإلى الشعور العام؟ لأن السلام مع هذا الشيطان ضرب من الجنون، وإحراق غزة قد أحرق معه كل مبرر لأيّ علاقة ودية مع هذا العدو. ونحن نرى أن إسرائيل هي عدونا الأبدي وأنها تسعى دائماً للإضرار بمصر وإهانتها، فهل غيرت الحكومة البوصلة، وتسعى إلى أن يسير شعبنا وراءها، أم أن الشعب هو الذي سوف يصحح للحكومة بوصلتها؟ هذا هو التحدّي الذي سوف يواجه الحركة الوطنية المصرية في المرحلة القصيرة المقبلة.

(٦)

غزة

بين مصر وإسرائيل

سوف يستهوي دارسي القانون الدولي المقارنةُ الفذة بين جدار مصر وجدار إسرائيل. فإذا كان جدار إسرائيل قد بُني لمصلحة إسرائيل وأداة لضم الأراضي الفلسطينية، فإن جدار مصر قد بني هو الآخر لما تراه مصر لمصلحتها. وإذا كان جدار إسرائيل قد أدانته محكمة العدل الدولية لأنه انتهاك لالتزامات الدولة المحتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن جدار مصر يدخل مصر يقيناً في دائرة التجريم القانوني على ما سنفصل فيما يأتي.

أكد الأمريكيون والإسرائيليون على الأقل أن مصر تقيم بمساعدة شاملة من الجانب الأمريكي جداراً طوله عدة كيلو مترات وبعمق ١٨ متراً ومن الفولاذ.

من الجانب المصري لم يتأكد صراحة وإنما تأكد ضمناً، وأما أسباب بناء الجدار كما أوضحها المصريون فهي منع التهريب بين مصر وغزة. أما حق مصر في بناء الجدار داخل أراضيها فقد أوضحه السيد وزير الخارجية، وأكد أنه قرار سيادي يعود إلى مصر وأمنها القومي.

وأود هنا أن أناقش بهدوء هذه الأقوال من وجهة نظر قانونية خالصة.

فمن حق أي دولة أن تفعل ما تشاء داخل حدودها لتأمين نفسها من جيرانها، ولكن القاعدة المستقرة في القانون الدولي هي أن حق هذه الدولة مقيد بالتزام عدم الإضرار بشكل غير مشروع بالدولة المجاورة أو الإقليم المجاور. وفي تحليل عن الجدار سوف أنحي تماماً المقولات والأوصاف التي تطلق من مصر أو صوب مصر حول التضامن العربي، أو أن فلسطين في كبد كل مصري أو أن الفلسطينيين مسلمون ويجب إنقاذهم، لأنها أوصاف لم تعد تلامس الواقع، بل تستفز القارئ، ولكي أركز فقط على حق مصر الذي أكدته في خطابها الذي باحت به حتى الآن بشأن الجدار.

عندما يتعلق الأمر بغزة التي يحدها شمالاً البحر المحاصر، وعلى طول حدودها الشرقية والجنوبية إسرائيل التي تحمل مشروعاً صهيونياً هدفه القضاء على الشعب الفلسطيني، والتربص الدائم بغزة وإعلانها إقليماً معادياً تجيز فيه كل ما يحظره القانون الدولي، فإن الحد الغربي لغزة وهو مصر يصبح هو محط الأمل من الناحية النفسية، ليس فقط لإنقاذ غزة من الوحش الصهيوني، ولكن لإمداد غزة بكل مايلزم من ضرورات البقاء، وهي في الظروف العادية مسألة اقتصادية إذا حسنت النوايا، وهي مصدر للربح بالنسبة إلى الجانب المصري.

ولكن لأسباب كثيرة لا داعيَ لإقحامها في هذا السياق، رأت

مصر أن تقيم عازلاً صلباً بينها وبين هؤلاء (الأعداء) الذين يتربصون بها الدوائر ويغيرون عليها من حين لآخر، ويسببون لها الإحراج مع إسرائيل، ومصر تظن أن هذا القرار مصدره الشعور المصري الخالص دون إملاء من أحد بهذه المخاطر.

لكن على الجانب الآخر، فإنه لما كان القانون الدولي يعتبر غزة أرضاً محتلة، وأن حصارها من الجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية لسكانها، فضلاً عن كونه جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد أوجب القانون الدولي على الدول أطراف المعاهدات التي تجرم هذا العمل أن تسعى إلى فك هذا الحصار وإنقاذ السكان وكفالة الحد الأدنى من الظروف الإنسانية لبقائهم. أما بالنسبة إلى مصر، وبسبب وضعها منفذاً وحيداً على الجانب الآخر لغزة، فقد رتب القانون الدولي عليها التزامات أقسى؛ وهي ضرورة فتح معبر رفح وكافة منافذ الحدود الأخرى لإنقاذ غزة من مخطط الإبادة الإسرائيلي. أما إحكام الحصار عن طريق إغلاق المعبر ورفض تمرير المؤن اللازمة، فقد أدى إلى إنشاء الأنفاق؛ وهي منافذ للنجاة من هذا المخطط، فيكون إغلاقها هي الأخرى، ومنع الهواء من المرور إلى غزة عن طريق جدار فولاذي تفننت إسرائيل والولايات المتحدة في صناعته لينقل حدود إسرائيل مع غزة شرقاً، ولتحل محل حدود مصر مع غزة غرباً بأيدٍ مصرية وبأمن مصري، فهو عمل بعيد عن الأوصاف العاطفية التي لم يعد لها معنى مع مصر الرسمية في هذه المرحلة الخطيرة من حياة مصر، ويجعل بناء الجدار جريمة مركبة بامتياز. فالهدف المعلن هو

الإمعان في خنق سكان غزة، ومعاقبتهم لذنب لم يرتكبوه، وإرهابهم إلى حد الموت لقاء تمسكهم بنظام أحبوه أو كرهوه، اختاروه أو فرض عليهم ليس لأحد التدخل فيه مهما كان رأيه فيه من الناحية السياسية. فالهدف السياسي لا قيمة له؛ لأن القانون يعول على النية الإجرامية؛ وهي إبادة السكان بقطع النظر عن الدوافع. كما أن الجدار نفسه يعني أن مصر تخلت عن التزاماتها القانونية الدولية لمصلحة سكان غزة المحاصرين، وتعاونت مع إسرائيل على إحكام الجريمة. وقد سبق للأستاذ ريتشارد فولك، مقرر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للأراضي المحتلة، أن أشار في تقريره حول محرقة غزة إلى جريمة حرمان أهل غزة من حق الفرار من الهلاك، فما بالنا والجدار يجعل الهلاك محققاً، ويزيل كل احتمال لتحقيقه؟!

إن مشاركة مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة في إبادة سكان غزة مهما كانت مبرراته لدى كل هذه الأطراف يضع مصر تماماً في دائرة التجريم، فضلاً عن أن هذه المشاركة هي امتثال مصري لاتفاق أمريكي إسرائيلي سبق لمصر أن اعتبرته تدخلاً سافراً في شؤونها، وغضبت لأنه ينفذ على أراضيها دون مشاركتها، ويبدو أن زوال بوش، ومشاركة مصر قد صحح هذا الموقف الذي لن يغفره التاريخ أبداً، كما أن له ما له يوم يقوم الحساب. لقد نظرت مصر إلى جانب واحد وغابت عنها أهم الجوانب؛ خاصة أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

تلك رؤية قانونية خالصة لا أثر فيها للجوانب الإنسانية أو

القومية أو الدينية أو الأمن القومي الصحيح، ويكفي أنها أكبر خدمة تقدم للمشروع الصهيوني سيدفع ثمنها أجيال مصر في عصور لاحقة.

(٧)

قوات عربية لغزة؟!

اقترح وزير الخارجية المصري فكرة إرسال قوات عربية إلى غزة تكون مهمتها وقف الاقتتال بين الفلسطينيين وبينهم وبين إسرائيل. وصرح الأمين العام للجامعة العربية بأن الفكرة لم يتم بحثها في الجامعة العربية. فما مدى وجاهة هذه الفكرة ومدى ضرورتها للشعب الفلسطيني؟ الملاحظات التالية قد تلقي الضوء على الفكرة وتقييمها.

أولاً: عندما كان القهر الإسرائيلي والاجتياحات تتزايد، تنادت الدول العربية بإرسال قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي، ولكن إسرائيل وأمريكا والدول الأوربية لم تتحمس لهذه الفكرة على أساس أن إسرائيل من حقها الانفراد بالفلسطينيين، حتى إن إسرائيل رفضت فكرة إرسال مراقبين، فهي تريد أن تقوم بأعمال الإبادة دون رقيب. وبالطبع لم تقترح الدول العربية إرسال قوات عربية حتى لا يقع الصدام بينها وبين إسرائيل فتورط الدول العربية في صراع عسكري تعارضه واشنطن ولا تريد أحداً أن يدافع عن (الإرهابيين)، ولذلك فإن مجرد اقتراح من هذا النوع لم يقدم، خاصة بعد أن ألزمت واشنطن وإسرائيل الدول

العربية أن تكف عن مساندة (الإرهاب) وشددت واشنطن الرقابة على المساعدات الإنسانية الأهلية والفردية، لأن (الإرهابي) ومن يتصل به لا يستحق عطف أحد، لكن إسرائيل صاحبة الحق في مطاردة الإرهاب مادامت تدافع عن نفسها.

ثانياً: إن سمعة القوات الدولية في العالم العربي بالغة السوء، ولذلك فإن الحديث عن قوات دولية لحماية إسرائيل من حزب الله عقب عدوان ٢٠٠٦، كان يستفز الرأي العام العربي خاصة في ظل القرار الجائر رقم ١٧٠١، وتبرئة إسرائيل من تبعة الدمار الوحشي الذي ألحقته بلبنان. ثم حدث في قضية دارفور أن أصرت أمريكا وبريطانيا وفرنسا على إرسال قرابة ٣٠ ألفاً من القوات الدولية إلى دارفور بالقرار ١٧٠٦ الذي يفرض الوصاية على كل السودان. وصور رفض السودان لهذا الاحتلال الدولي على أنه تمرد على عملية السلام في دارفور، في حين تساند الدول الثلاث التمرد ضد الحكومة، وتقود تسخين الملف في مجلس الأمن والمنظمات الحقوقية وفي المحكمة الجنائية الدولية حتى يقبل السودان هذه الوصاية.

ثالثاً: يشعر الرأي العام العربي بحساسية تجاه فكرة القوات العربية والإسلامية كتلك التي دعت الولايات المتحدة لإرسالها لمساندة القوات الأمريكية في العراق ضد المقاومة.

رابعاً: إن الانطباع العام في مصر بأن الحكم ضد حماس وحليفٌ لأبي مازن، كما أنه حليفٌ لواشنطن وإسرائيل، ما يجعل

أيّ اقتراح مصري محاطاً بالشكوك وسوء النية، وهو في كل الأحوال لمصلحة إسرائيل وضد حماس. كما لاحظ الرأي العام المصري مدى التركيز الرسمي المصري على إطلاق الجندي الإسرائيلي شاليط، دون التركيز الموازي على السجناء الفلسطينيين الذين تخطفهم إسرائيل من منازلهم، ولا مقارنة بين جندي في جيش الاحتلال دائم الاعتداء ومسؤولين وبرلمانيين في السلطة من حماس يعانون في سجون الاحتلال. وربما تعمدت إسرائيل استثارة الرأي العام المصري عندما تشيع بأن الرئيس مبارك تعهد لأسرة شاليط بأن يعيده آمناً إليها، بل إن ورقة شاليط كانت في برنامج التهدئة ضمن تبادل الأسرى، فأصبح ملف شاليط يقابله فتح مصر معبر رفح، أي إن مصر أعطت إسرائيل الحق في الضغط على حماس بورقة معبر رفح، وهو تحت السيادة المصرية الكاملة، مما أقلق الكثيرين في أوساط الرأي العام المصري.

في ضوء هذه الإيضاحات يخشى الرأي العام المصري أن يكون الاقتراح المصري محاولة لجس نبض حماس، وربما كان الاقتراح محاولة لتنفيذ مشروع أولمرت بتمكين أبي مازن من السيطرة على غزة، ولا ندري إن كان هذا الاقتراح الخطير الذي لا تبدو منه أي مصلحة للشعب الفلسطيني قد تم تداوله والتشاور بشأنه مع الدول العربية قبل إعلانه، أم أنه تفكير مصرى بصوت عال؟ وإذا كان الاقتراح مشبوهاً، فلماذا تضيف مصر إلى رصيدها السلبي جديداً يسيء إليها، ويدفع إلى التساؤل حول حقيقة الدور المصري في فلسطين، خاصة أن القاهرة تستضيف الفصائل الفلسطينية لتبحث عن قواسم مشتركة للحوار الوطني.

(٨)

مأساة غزة

ومعضلة المعابر

ساد الاعتقاد بأن مشكلة غزة تتلخص في فتح معبر رفح، نظراً لما يعنيه المعبر بالنسبة إلى هذه المشكلة من نواح عديدة؛

أولها أن غزة محاطة بمصر وإسرائيل وأن معظم احتياجات القطاع تأتي من إسرائيل، بما في ذلك العالم الواسع عبر مصر؛ حيث يشعر الفلسطينيون بدرجة عالية من الثقة في مشاعرها الإنسانية والقومية، ويتصور الفلسطينيون أن مصر تختلف عما يشعرون به نحوها. ولكن المحقق أن مأساة غزة أكبر بكثير من معبر رفح، وهي تتعلق أساساً بالاحتلال وهو الأصل الذي أثمر كل هذه الفروع والآثار القاسية. فالمأساة لها مظاهر وأسباب، كما أن الحل ليس له مفتاح واحد، ولذلك فإن تحميل طرف واحد للمعاناة يجافي الحقيقة. فمظاهر المأساة تتبدى فيما نراه من معاناة يومية مادية ومعنوية، وإذلال للشعب وإحراج لقيادته، ولكن السبب الرئيسي في نشأة المأساة واستمرارها هو المخطط الإسرائيلي الذي أسعده أن تغلق حماس مهما كانت الأسباب والدوافع القطاع عليها، وترتفع

أسوار الانفصال بين غزة ورام الله كما ترتفع أسوار العداء والقطيعة.

ثم وجدت إسرائيل أن إنشاء هذا الوضع الضاغط على حماس الذي يحقق ما تريده إسرائيل من إبادة لشعب تريد فناءه، وضغط على عدو لا تطيق وجوده، لا يمكن أن ينجح إلا بأمرين آخرين الأول إرهاب الدول العربية ومصر في المقدمة بالضغط الأمريكي المباشر، وتخويفهم جميعاً من مغبة نمو حماس "وكر الإرهاب والنفوذ الإيراني، وامتداد الإخوان المسلمين". أما الأمر الثاني فهو التحالف مع أبي مازن بشكل خاص، وقيادات فتح بشكل عام، على أساس اتحاد المصلحة في إضعاف حماس أو إخراجها من المعادلة، بحيث بدا السكوت على الموقف بما يعني زيادة المعاناة هو الحد الأدنى المطلوب من أبي مازن والعالم العربي.

وبقطع النظر عمن المسؤول أو العلاقة بين المأساة والممر، فإن إلحاح المأساة وسقوط ضحايا يستغل من أطراف معينة، ولكنه يدفع المراقب إلى محاولة البحث السريع عن تخفيف المعاناة أو إزالتها بالكامل، وهذا الحل الكامل لن يتحقق مادامت الخطة الإسرائيلية مسكونة بأهداف الإبادة والوقيعة وتمزيق النسيج الفلسطيني، لتتهم فتح حماس بأنها السبب، وكأن إنهاء سيطرة حماس على غزة هو الحل السحري للمشكلة؛ لأن إسرائيل هي المستفيد الوحيد من هذه الورطة، وأظن أنها تقاوم إنهاء السيطرة الأحادية، حتى تظل الذريعة للإبادة مستمرة. ولكن خطة الإبادة

لغزة سابقة على انفراد حماس بحكم غزة، ولذلك فإن إنهاء هذا الانفراد لن ينهي خطة إسرائيل التي تمنى رئيسها أن يرى غزة غارقة في بحرها.

وهناك من يرى أن إسرائيل هي المشكلة الأساسية التي تسببت فيما حدث في غزة من مآسٍ وانشقاقات وصراعات، وهذا هو الصحيح، ومن ثم، فإن إسرائيل تعمدت أن تترك وضع غزة غير محدد، فلا هو خاضع رسمياً للاحتلال، ولا هو إقليم تحرر من الاحتلال، حيث تملك إسرائيل كل السلطة على الأرض والسكان. ولذلك يجب على العالم العربي أن يتمسك بأن الإقليم خاضع للاحتلال حتى يتمتع بالحماية القانونية المقررة للأرض والسكان تحت الاحتلال الحربي، مع أن إسرائيل لا تريد ذلك، وإنما تخترع قانوناً دولياً جديداً، فتعلن غزة إقليماً معادياً حتى تبرر استباحته، وهو أمر لا يعرفه القانون الدولي الذي تطبقه الدول المتمدنة.

من ناحية ثالثة، قال البعض: إن مصر هي التي تتحمل المسؤولية عما يعانيه سكان غزة، لأن بوسعها أن تفتح معبر رفح حتى يفلت سكان غزة من القهر الإسرائيلي، ويجدوا احتياجاتهم من خلال مصر، وأن مصر بإغلاق المعبر إنما تساعد الخطة الإسرائيلية، وبذلك حشر أهل القطاع بين إسرائيل ومصر، وكلاهما حريص على علاقته بالآخر على حساب الشعب الفلسطيني.

ونحن نفهم الموقف المصري، لكننا لا نوافق تماماً عليه،

وملخصه أن معبر رفح ملك خالص لمصر، ولمصر قرار فتحه دون أي التزام قانوني بإغلاقه، ولكن إسرائيل هي التي تضغط على مصر حتى يظل إغلاق المعبر أداة ضغط ضد سكان غزة لمصلحة إسرائيل، بل إن فتح المعابر جميعاً كان جزءاً من اتفاق التهدئة، ولكن معبر رفح المصري أصبح ورقة في يد إسرائيل ليس مقابل التهدئة، ولكن مقابل إطلاق سراح شاليط الجندي الإسرائيلي الأسير.

وإذا أرادت مصر أن تفتح المعبر بصرف النظر عن الطرف المسيطر عليه في الجانب الآخر، فإن ذلك سوف يخلق تعقيدات أمنية وسياسية، ولذلك نرى أن مصر لابد أن تحدد استراتيجيتها العامة تجاه إسرائيل، فإما أن تمارس إرادتها على المعبر دون اكتراث لتبعات ذلك مع إسرائيل وأمريكا، وإما أن تخضع نفسها لحسابات الكسب والخسارة، ولكن ذلك كله لا يعفي من اعتبار إسرائيل ومصر وأمريكا والسلطة شركاء في مأساة غزة، بصرف النظر عن مواقفهم جميعاً من حماس، فهناك جريمة مستمرة يشترك الجميع في تحمل وزرها الدنيوي وأمام الله.

وإذا كانت مصر، كما يبدو، هي مفتاح الحل عن طريق معبر رفح، فإن أبا مازن في الواقع هو صاحب المفتاح. والتحدي الذي أطرحه لاختبار الموقف المصري وموقف أبي مازن هو أن يطلب أبو مازن رسمياً من مصر فتح معبر رفح؛ فإن تخلفت عن الطلب وجب أن تتحمل المسؤولية. ومادام أبو مازن هو رئيس كل الشعب

الفلسطيني بمن فيهم سكان غزة، فيجب أن يسعى لإنقاذ غزة، ويستعلي على خلافه مع حماس، وألا يتأخر لحظة واحدة مادام الحل في يده، حتى يدفع عن نفسه تهمة إبادة غزة نكاية في حماس خصمه السياسي.

(٩)

هل صار إنقاذ غزة

تهريباً غير مشروع؟

حفلت الصحف العربية والأجنبية بجرائم تهريب الأغذية والأدوية إلى سكان غزة الذين يتعرضون لخطة الإبادة، دون أن تتوجه الإدانة إلى هذه الخطة الإجرامية، حتى ظن الناس بالفعل أن ضبط الأنفاق هو بطل المشهد، وأن كشفها هو الهدف الرسمي. هكذا انقلبت قاعدة القيم وأسهم الفيلق العربي الصهيوني في ذلك علناً، بل أصبح التزام مصر واستقامتها يقاس بقدرتها وعزمها على كشف الأنفاق، لكن الحقيقة هي أن مصر وغيرها عليهم التزام بمقاومة مشروع الإبادة الصهيونية، وليس تمكين هذا المشروع. فالتهريب عموماً عمل غير مشروع ومصطلح سيئ السمعة، وينصرف مباشرة إلى الالتفاف على القانون. ولذلك أصبح إمداد سكان غزة بوسائل الحياة مخالفاً للقانون الذي فرضه الصهاينة، وسلم به العالم العربي ،لأن الأصل هو الحظر ومخالفته هي الجريمة. وبدلاً من حظر التعامل مع هذا الكيان السرطاني وتمكينه من البقاء فإننا نساهم علناً في تمكينه من إبادة سكان غزة. وبدلاً من مساندة

المقاومة ضد الغصب والعدوان والاحتلال أصبح وصول السلاح إليها حتى من طرف لا علاقة للحكومة به تشجيعاً على الإرهاب أو سكوتاً عن وسائله. على الجانب الآخر، وبالقدر نفسه تعتبر حماس من باب أولى منظمة إرهابية طبعاً في المفهوم الصهيوني، خاصة أنها أسالت دماء صهيونية، وتتمسك بحق الشعب في الأرض في مواجهة مخطط الاقتلاع الصهيوني. يترتب على ذلك أن حماس تتمتع بمعاملة خاصة في المفهوم الصهيوني، فهي تعطل إبادة الشعب، وهي تتجرأ على إسرائيل التي يلتزم الجميع بتدليلها حتى الدول الأوربية، وكان آخرها المعاملة القاسية اللاإنسانية لبعض أعضاء القنصلية الفرنسية في القدس، واحتجازهم قرابة ١٧ ساعة يوم ٢٠٠٨/٦/١٦ على معبر أريتز الفاصل بين إسرائيل وغزة، ربما عقاباً لهم على خط ينمو في السياسة الفرنسية لتقليل حدة العداء لحماس وسورية، وهو أشد ما يزعج إسرائيل.

فالخطة الإسرائيلية تقضي بالتصدي العسكري بالاغتيالات والإبادة لأعضائها وللعرق الفلسطيني كله، ولهذا تحاول تجفيف منابع الحياة ومصادرها بما في ذلك التسليح. معنى ذلك أن أي مواد تصلح للحياة، وليس فقط للمقاومة تعتبر محظورات من وجهة النظر الإسرائيلية، وهذا أمر طبيعي. ويعتبر نقل هذه المواد من مصر إلى غزة مهرباتٍ خطيرةً، مثل مواد الطاقة والمواد الغذائية والأدوية؛ لأن المطلوب هو حرمان سكان غزة من الماء والكهرباء والغذاء.

من ناحية أخرى، إذا كان السلاح محظوراً بالنسبة إلى منظمة أو

جهة، فإن نقله إليها من وراء القانون الذي يفرض هذا الحظر يعد تهريباً. وتطبيقاً لذلك فإن نقل السلاح إلى حزب الله بأي وسيلة من منظور إسرائيل والغرب والقرار ١٧٠١ في آب/أغسطس ٢٠٠٦ عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان يعد تهريباً وانتهاكاً للقرار وللحظر.أساس ذلك هو نجاح إسرائيل في فرض اعتبار حزب الله منظمة إرهابية، وفي عمل مجلس الأمن على اعتباره كذلك، وعلى تجريم نقل السلاح إليه، واعتبار أيّ نقل تهريباً. فالسلاح في ذاته سلعة تجارية، ولكن نقل هذا السلاح إلى منظمة إرهابية يساعدها في استمرار إرهابها. ومن الواضح أن حظر السلاح إلى حزب هو مفهوم صهيوني؛ سواء كانت القوى المؤيدة له عربية أم أجنبية، ما دامت لا تعترف بأهمية مقاومة العدوان الإسرائيلي، أما أن هذا السلاح يتمتع بقدسية داخلية أو يتعين نزعه، فهذا ملف آخر وسياق مختلف. والفرضية الأساسية في تجريم حزب الله أن إسرائيل على حق والحزب هو الذي يتحرش بها، في حين تقوم إسرائيل بممارسة حق الدفاع الشرعي عن نفسها. من الواضح أيضاً أن هذا التفسير مقبول في الغرب، لكنه يثير التأمل إذا ساد في الأوساط العربية لأي سبب، وقد ساد بالفعل بمساعدة الفيلق العربي الصهيوني الذي يعد حزب الله خطراً أشد على العرب من إسرائيل.

وطبيعي في ظل الحصار الخانق على غزة أن يتم نقل مختلف المواد المطلوبة للحياة والمقاومة عبر أنفاق، لكن هل من الطبيعي أيضاً أن نقرأ أن رجال الأمن في مصر يتدربون في الولايات المتحدة على وقف تهريب المواد الغذائية عبر الأنفاق إلى غزة،

وعلى العكس، من الطبيعي جداً أن نقرأ التزام مصر بمنع تهريب السلاح إلى غزة، وهذا الالتزام يقوم على أساسين؛ الأول هو أن مصر ملتزمة في اتفاقية السلام بألا تستخدم أراضيها بما يضر بالأمن الإسرائيلي، حتى لو تطلب هذا الأمن إبادة سكان فلسطين وارتكاب جرائم ضدهم، حيث يظل تهريب السلاح؛ لكي يدافع الفلسطينيون عن أنفسهم ضد الخطط المعلنة الإسرائيلية والدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل، يظل هو العمل غير المشروع الذي استوجبت المعاهدة على مصر منعه.

الأساس الثاني هو أن مصر مع الدول العربية الأخرى لم تعد تعترف بمقاومة إسرائيل، بل تعد هذه المقاومة إرهاباً يجب التعاون مع إسرائيل على تجريمه، وتحرير المنظمات الفدائية من سلاحها، وحظر وصول هذا السلاح إليها. والأهم أن السلطة الوطنية نفسها هي التي تلتزم أمام إسرائيل بمنع أي عمليات فدائية ضدها ومصادرة سلاح المقاومة بالقوة.

قد يكون مفهوماً أن يتم حظر تهريب السلاح إلى غزة؛ لأن إسرائيل قد التزمت بحقن دماء الفلسطينيين، وتخلت عن المشروع الصهيوني، وأن هذا السلاح يستخدم دون مقتضى للهجوم على الإسرائيليين ظلماً وعدواناً، ولكن من غير المفهوم أن يصبح نقل الغذاء إلى سكان غزة المحاصرين تهريباً محظوراً يتطلب التدريب على سبل وقفه، إلا إذا كان هذا الوقف يهدف قطعاً إلى تمكين إسرائيل من إحكام الحصار حتى يفنى الشعب، وبذلك تكون مصر

قد دفعت بعلمها أو بغير علمها إلى المساهمة في هذا المخطط الصهيوني.

وأخيراً أريد أن أؤكد أن من حق مصر وبنفس درجة التزامها بألا تمنع نقل السلاح والمواد الغذائية وغيرها، مما يلزم سكان غزة للحياة والدفاع عن أنفسهم ضد غارات أقوى دولة في المنطقة، والتي تنفذها وفق مخطط معلن سكت العالم كله عنه.

(١٠)

حتى لا ترتهن حياة غزة

بوفاق مستحيل!

يبدو أن العالم كله قد ترك مأساة غزة وفق تصرف إسرائيل، حتى تكمل إبادة هذا الشعب بعد أن دمرته ودمرت مرافقه ومساكنه ومؤسساته في كانون الثاني/يناير.

بعد الوقف الرسمي للمحرقة العسكرية استمرت المحرقة الإنسانية، حيث لايزال الحصار مفروضاً، والإغارات مستمرة، والاغتيالات لم تتوقف، وإغلاق المعابر قائماً رغم مطالبة معظم دول العالم مصر وإسرائيل بفتح المعابر، حتى تمر مواد إعادة إعمار غزة، علماً بأن مؤتمر شرم الشيخ قد أسرف في وعوده المالية امتصاصاً للنقمة الجنائية، وإبراماً للذمة السياسية، وهو يعلم أن كل ذلك لن يتحقق ما دام السجن مستمراً لمليون ونصف هم سكان غزة. المشهد الآن يدعو للرثاء، في ظل المعاناة والاستهداف وسط الدمار والركام، بعد أن قررت إسرائيل معاقبة المقاومة على تصديها للاحتلال مثلما قررت أن قادة المحرقة أبطال، وأقسم أولمرت بحمايتهم من أي ملاحقة قضائية، وتجاوب

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مع إسرائيل. ومن الغريب أن يحتفل العالم، وكله أسى بعد وقف المحرقة بأيام يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير، بالذكرى السنوية لمحرقة اليهود في ألمانيا التي يدفع العرب ثمنها غالباً؛ وهو المحرقة اليومية لشعب فلسطين البريء واغتصاب حقه في الحياة والأرض، ولم يرمش جفن المحتلين بمحرقة اليهود وهم لايزالون في أعقاب محرقة غزة.

والغريب أنه رغم جريمة المحرقة، لا تزال إسرائيل قادرة على فرض شروطها على العالم بمساندة أمريكية مطلقة. فالأصل أن يتم استكمال الإبادة ولا تتردَّد إسرائيل في الإعلان أنها تعد لمحرقة أخرى لاستكمال الأولى، لأنها وجدت تشجيعاً حتى داخل العالم العربي ولو بشكل غير مباشر.

وشروط إسرائيل هي أن يشكل الفلسطينيون حكومة وحدة وطنية تحظى باعتراف العالم، وحددت واشنطن أنها لن تعترف بأي حكومة لاتؤكد على الاعتراف بإسرائيل. وأظن أنه بعد إعلان نتانياهو أن يعترف الفلسطينيون بيهودية الدولة العبرية، فإن الحكومة المقبلة يجب أن تعترف بذلك؛ أي التنازل عن كل حقوق الفلسطينيين وترحيل عرب ١٩٤٨ إلى الدول المجاورة، والرضا بحالة اقتصادية معقولة، ونسيان فكرة الدولة واللاجئين والقدس وغيرها، وأن توقع هذه الحكومة على اتفاق سلام مع إسرائيل يضمن هذه المسائل لإسرائيل. إذا حدث ذلك تفتح المعابر، ويرفع الحصار وتدخل مواد الإعمار وتتدفق أموال وعود الإعمار،

وتتحول غزة إلى خلية نحل توحي بمستقبل زاهر، لكن موقف الفلسطينيين إذا وافقوا على طلبات إسرائيل سيكون مقدمة لحرب أهلية طويلة، وإنهاء لكل القيادات السياسية لحماس وفتح، ودخولهم في فوضى تعود بعدها الأراضي الفلسطينية جاهزة للدولة اليهودية.

واللافت للاهتمام أن الدول العربية التي تسعى من خلال مصر لإنجاح الحوار الفلسطيني وتوصله إلى الحكومة الموعودة لا تجادل في أن تستوفي هذه الحكومة الشروط الإسرائيلية، مع أنها حتى لو اعترفت بإسرائيل، فإن إسرائيل ستطالب حينذاك بمحاكمة رؤوس الفتنة من زعماء المقاومة ومن تلطخت أيديهم بدماء الإسرائيليين.

ولما كان الحوار الفلسطيني - فيما يبدو - لن يسفر عن شيء وأن الحكومة الموعودة لا يمكن أن تفي بشروط إسرائيل، فإن معنى ذلك أن سكان غزة يموتون ببطء، وتتآكل المقاومة بفضل الحصار والاجتهاد العربي في منع السلاح والمدد لها لمنع استمرارها. ولا يجوز للعالم المتحضر أن يسمح برهن حياة سكان غزة بابتزاز سياسي رخيص. فهناك أطراف عربية ترى أن التوافق شرط جوهري لفتح المعابر، وأن الاتفاق الفلسطيني على تسوية وضع غزة في الإطار الفلسطيني هو الخطوة الأولى في سبيل إنقاذ غزة، وهو وضع ضاغط بلا شك على حماس وحدها فيما يبدو. هذا الموقف ينسجم مع موقف إسرائيل، ولكن من زاوية مخالفة حيث لا تريد إسرائيل مقاومة في غزة، حتى يمكن أن تقتنع بأن شعبها ليس مقاوماً، ويستحق الحياة من ثم. ولذلك يجب أن يفصل

العالم تماماً بين متطلبات البقاء لشعب يتهدده الفناء، وبين هذه التعقيدات السياسية التي تتاجر بمحنته سواء من جانب إسرائيل أو غيرها من الأطراف الفلسطينية والعربية. والنقطة الأساسية هي كيف يرغم العالم إسرائيل على رفع الحصار، وأن يقوم بتدويل المعابر التي تربط قطاع غزة بإسرائيل وبمصر، بحيث يؤدي التدويل إلى ضمان فتح المعابر في جميع الأوقات ودون شروط، واعتبار مناطق المعابر مناطق دولية؟

قد تحتج إسرائيل ومصر بفكرة السيادة، وهي فكرة غير واضحة ولاقيمة لها إزاء حالة الإبادة التي تتعرض لها غزة.

وقد يحتج البعض بأن تدويل المعابر يخنق المقاومة، ولكني أقول: إن المقاومة في ظل هذا الوضع تعاني اختناقاً أشد. إن رفض فتح المعابر تحت إشراف دولي يعني استمرار جريمة إبادة سكان غزة، وإن وقف هذه الجريمة ليس له مقابل سياسي، إنه ترتيب أشبه بالمدن الحرة التي عرفتها عصبة الأمم المتحدة، مثل مدن دانزبج وطنجة، وتريستا وغيرها. من الواضح أن اعتراض مصر وإسرائيل على هذا الإجراء دون تقديم بديل لإنقاذ غزة أو ربط هذا الإنقاذ باتفاق فلسطيني لم يعد مقبولاً أخلاقياً وقانونياً، كما لم يعد سائغاً تلك الساعات التي يفتح فيها معبر رفح لبعض المعابر، مما لاعلاقة مطلقاً له بصلب المشكلة.

أنقذوا غزة من الحصار والموت بعد أن عجز العالم عن إنقاذها من المحرقة.